# الجملة في الحديث الشريف، -الجملة الاسمية البسيطة في الأربعين النووية -دراسة نحوية دلالية-

#### Sentence in the Noble Hadith - The Nominal Sentence of the Nawawi Forty Forty - Semantic Grammatical Study

د. بن سكران حفيظة\*
hafidha.bensekrane@univ-mosta.dz
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)

تاريخ الارسال:2020/11/05 تاريخ القبول: 2020/12/17 تاريخ النشر:2020/11/05

#### ملخص:

إن البحث في موضوع الجملة في الحديث الشريف لجملة الاسمية البسيطة في الأربعين النووية دراسة نحوية دلالية-يهدف إلى اكتشاف درجة شيوع الجملة الاسمية في الأربعين النووية، والتركيز على مكوناتها النحوية، وذلك لنقل النحو من مجال دراسة الشواهد الموجودة في القرآن الكريم والشعر العربي إلى الحديث الشريف.

ولعل أهم ما توصلنا إليه أن المدونة قيد الدراسة اشتملت وأحاطت بكل صور الجملة الاسمية البسيطة، وأمكننا الانطلاق منها في دراسة أكاديمية جادة، حيث رصدنا كل صور المبتدأ والخبر.

الكلمات المفتاحية: (الجملة — الحديث الشريف — دراسة نحوية — الأربعون النووية – بسيطة.

#### Abstract:

The research on the topic of the sentence in the noble hadith of the simple nominative sentence in the forty-eighth al-Nawawi is a semantic grammatical study - aiming to discover the degree of prevalence of the nominative sentence in the forty al-Nawawi, and to focus on its grammatical components, in order to transfer the grammar from the field of studying the evidence found in the Noble Qur'an and Arabic poetry to the noble hadith.

Perhaps the most important finding is that the code under study included and surrounded all the pictures of the simple noun sentence, and we were able to start from it in a serious academic study, where we monitored all the pictures of the subject and the news.

 $\textbf{Keywords:} \ \ \text{The sentence - the noble hadith - a grammatical study in the forty-eighth al-Nawawi - simple}$ 

#### 1. مقدمة:

لا يخفى ما للحديث النَّبويّ الشَّريف من مكانة سامية بوصفه مصدرا للعلوم الإسلاميّة كلّها، ولكنّ المتتبّع لمؤلّفات علم النَّحو يجِدها فقيرة في الاعتماد على هذا النَّصّ النثريّ العظيم، إذ اكتفت في مواضع كثيرة بالشّعر العربيّ الذي يعدّ كنزا لغويّا وَمَنْهلا ثريا، ولكنَّ هذا لا يعني أنّ النُّحاة باعتمادِهم على الموروث الشعريّ لم

<sup>\*</sup> المؤلف المرسل.

يُفوّتوا عليهِم فرصة الإفادة من هذا النّص النثريِّ ممّا أدّى إلى وقوعِهم في استقراء غير تامّ لبعض الظّواهر اللغويّة، زيادة على أنّ لغة النّثر أولى مِنْ لغة الشّعر في تقعيد القواعد.فهل يمكن الانطلاق منه في دراسة أكاديمية جادة، وما الحالات النحوية التي يمكن دراستها؟ وهل يمكن دراسة الأربعين النووية كونما مصدرا للحديث دراسة نحوية تخولنا الوقوف على كل صور الجملة الاسمية البسيطة المثبتة ووظائفها النحوية؟

# ولعل أهم ما نبغي الوقوف عليه:

- 1- اكتشاف درجة شيوع الجملة الاسمية في الأربعين النووية.
- 2- التركيز على مكونات الجملة الاسمية البسيطة في الأربعين النووية.
- 3- نقل دراسة النحو من مجال الأدلة المحصورة في القرآن الكريم والشعر العربي إلى الحديث النبوي الشريف. وللوقوف على الأهداف المرجوة من الدراسة، اتبعنا جملة من المناهج المتكاملة، فكان المنهج الإحصائي لرصد الجمل الاسمية، والمنهج التحليلي لتحليلها والوقوف على صور المبتدأ والخبر، والمنهج التاريخي للوقوف على رأي النحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف.

#### 3- النحويون وشروط استشهادهم بالحديث الشريف:

النحويون في الاستدلال بالحديث على مقاييسهم ثلاثة أَفْرِقة: فريق منع الاحتجاج به مطلقًا، وفريق أجازه بشروط، وفريق أجازه بلا قيد ولا شرط:

1-1 الفريق الأول: المانعون: أول من أثار قضية الاحتجاج بالحديث الشريف في إثبات الأحكام النحوية . فيما أعلم . أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي الأندلسي المعروف بابن الضائع، فقد ذهب ألى أنَّ أئمة العربية كسيبويه وغيره تركوا الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث النبوي. وسبب ذلك عنده أنه قد تبيَّن في أصول الفقه أنه يجوز نقل الحديث بالمعنى، ولولا تصريح العلماء بذلك لكان حديث النبي . صلى الله عليه وسلم . أولى من كلام غيره من العرب في إثبات فصيح اللغة؛ لأنه من المقطوع به أنه . صلى الله عليه وسلم . أفصح العرب كافة.

وتابع ابنَ الضائع في ذلك تلميذُه أبو حيان محمد بن يوسف الغَرناطيّ الأندلسي، وعبَّر عن مذهب المانعين خير تعبير، وكان أشدَّهم مبالغةً فيه وإنكارًا على مخالفيه، وعلَّلُ تنكُّب النحويين ذلك بعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظُ رسول الله. وسببه عنده أمران:

أحدهما: أنَّ رواة الحديث حوَّزوا النقل بالمعنى، فتحد قصة واحدةً قد جرت في زمانه -صلى الله عليه وسلم- ، فقال فيها لفظًا واحدًا، فنُقل بأنواعٍ من الألفاظ بحيث يجزم الإنسان بأنَّ رسول الله . صلى الله عليه وسلم . لم يقل تلك الألفاظ جميعها.

والأمر الثاني: أنه قد وقع اللحن كثيرًا فيما روي في الحديث؛ لأنَّ كثيرًا من الرواة كانوا غير عربٍ بالطبع، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم، وهم لا يعلمون ذلك.

وأخال أنَّ هذه الشبهة قد تسللت إلى ابن الضائع وأبي حيان من ابن السّيد البَطَلْيَوسيّ الأندلسي عبد اللَّه  $^2$ بن محمد.

وفي عصرنا ردَّد الدكتور محمد خير الحلواني ما قاله ابن الضائع، وردَّ على من أنكر قوله، وزعم أنَّ النحاة المتقدمين ضربوا الذكر صفحًا عن الاحتجاج بالحديث النبوي<sup>3</sup>.

1-2 الفريق الثاني: المتوسطون بين المنع والجواز: تلا أبا حيان؛ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيُّ، فوافقه <sup>4</sup> في أنه لم يجد أحدًا من النحويين استدلَّ بحديث رسول الله. صلى الله عليه وسلم. والسبب في ذلك. عنده . احتمال ((إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي، فيكون قد بنى على غير أصل... وإذا فرض في الحديث ما نُقل بلفظه، وعُرف بذلك بنص أو بقرينة تدل على الاعتناء باللفظ، صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به النحويون واللغويون والبيانيون، ويبنون عليه علومهم)) 5. ولكنه خالفه من جهة أخرى، فقال ملخصًا رأيه: ((إنَّ الحديث في النقل ينقسم قسمين:

أحدهما: ما عُرف أنَّ المعتنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهادٌ من أهل اللسان.

والثانيهما: ما عُرف أنَّ المعتنَى فيه نقلُ ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول اللَّه . صلى الله عليه وسلم . ككتابه إلى هَمْدان... وكتابه إلى وائل بن حُجْر...)

وفي العصر الحديث ناقش مجمع اللغة العربية في القاهرة المسألة بناء على بحث قدَّمه إليه عضو المجمع الشيخ محمد الخضر حسين، وقرر ما يلي:

((اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

الأول: لا يحتج في العربية بحديثٍ لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها. الثانى: يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

1: الأحاديث المتواترة المشهورة. / 2 - الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات. / 3 - الأحاديث التي تُعَدُّ من جوامع الكلم. / 4 - كتب النبي —صلى الله عليه وسلم / 5 - الأحاديث المروية لبيان أنه صلى الله عليه وسلم كان يخاطب كل قوم بلغتهم. / 6 - الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى. / - الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة) / .

**1-3 الفريق الثالث: المجيزون:** ذهب جمهور النحويين إلى الاحتجاج بكلام رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-، والاستدلال بألفاظه وتراكيبه لإثبات القواعد النحوية بلا قيد ولا شرط. ودليلنا في ذلك أمور:

الأول: أنهم لم يثيروا الاستشكال الذي أثاره ابن الضائع وتلميذه أبو حيان، ولو كانوا لا يعدّون الحديث النبوي موردًا من موارد السماع لنصّوا على ذلك في مصنفاتهم، كما فعلوا في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وبكلام العرب.

والثاني: أنّا لم نر أحدًا منهم استثنى قسمًا من الحديث النبوي من الاحتجاج به، كما فعل المتوسطون. والثالث: أنه لا يخلو كتابٌ من كتبهم من الأحاديث النبوية، وهي على قلتها تدحض مزاعم المانعين والمتوسطين. وممن درس هذا الموضوع الدكتور محمود فجّال، فقد فصَّل القول فيه في كتابين اثنين، وحرَّر القول في مسائله تحريرًا شافيًا، وخلص فيهما إلى أنَّ الحديث النبوي سيظل المصدر الثاني بعد القرآن الكريم لمعرفة اللغة، وتقعيد القواعد النحوية، وأنه يجب الاستشهاد به مطلقًا، سواء أكان مرويًّا باللفظ أم بالمعنى 8.

#### 1- الجملة الاسمية المثبتة في الأربعين النووية:

#### 1-2 تعريف الجملة:

لغة: جاء في العين للخليل: ((الجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، وأجملت له الحساب والكلام من الجملة)) 9

 $^{10}$ وجاء في الصحاح للجوهري ((الجملة واحد والجمل، وقد أجملت الحساب إذا زدته إلى الجملة))

اصطلاحا: أ- عند القدامى: وردت الجملة كمصطلح لأول مرة عند المبرد في مؤلفه المقتضب في مواضيع شتى 11 على أن هذا لا ينفي أن سبويه قد استخدم المعنى الدلالي لمصطلح الجملة في عدة مواضع، إذ مثل للكلام بجمل مفيدة. 12

ب- الجملة عند المحدثين: اختلف المحدثون في تعريفهم للحملة والكلام وانقسموا إلى فرق:

- 1- فرقة القائلين بعدم الترادف: من بينهم الغلاييني الذي يعرف الجملة على أنها ((قول مؤلف من مسند ومسند إليه ولا يشترط في الجملة ان تفيد معنى، في حين يشترط ذلك في الكلام)) أن وتبعه إبراهيم عبادة الذي يبدو من خلال تعريفه للجملة متأثرا باللسانيات الحديثة ((فالكلام عنده هو وسيلة التعبير الإنساني عن الأفكار وعن خوالج النفس عن طريق جهاز النطق، لتوصيلها من مرسل إلى متلق في مجتمع ما وفق نواميس اللغة التي يتفاهم بما أبناء ذلك المجتمع)) 14
- 2- فرقة القائلين بالترادف: ممثلة في عباس حسن من خلال مؤلفه النحو الوافي عندما تكلم عن الكلام فاستهل قوله (((الكلام أو الجملة) هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مقيد مستقل)) 15 وقوله (الكلام أو الجملة) إنما يدل على أنه لا يرى فرقا بينهما. وتبعه في ذلك مهدي مخزومي حين قال (( الجملة الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات)) 16 ويعرّف النحويون الجملة الاسمية بأنما الجملة التي يتصدرها اسم مع وقوعه ركنا إسناديا فيها.

فابن هشام يرى أن الجملة «الاسمية هي التي صدرها اسم كزيدٌ قائمٌ، وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من حوّزه هو الأخفش والكوفيون.» 17.

ويقول عن كون الاسم المتصدر ركنا إسناديا فيها ف «مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة نحو: أقام الزيدان؟، وأزيد أخوك؟، ولعل أباك منطلق؟، وما زيد قائما؟ اسمية 18.

فالحروف التي تقدمت كالاستفهام وحروف النفي لا تغير اسمية الجملة، كما أنه أحيانا يتقدم الاسم في الجملة ولكن لا تعد السمية عند النحاة إن لم يقع هذا الاسم طرفا إسناديا فيها.

وتتكون الجملة الاسمية من طرفين إسناديين هما المبتدأ (المسند إليه) والخبر (المسند) حيث يقول مهدي المخزومي: «أما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متحدّد، بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسما» <sup>19</sup>، فالعلاقة بين عنصري الجملة الاسمية هي علاقة الإسناد، فالمبتدأ محكوم عليه والخبر محكوم به مثل: العلم نور (مبتدأ + حبر).

## 2-2 الجملة الاسمية البسيطة في الأربعين النووية:

ويقصد بما الجمل الاسمية المكونة من مبتدأ وحبر مفردين.

أ- المبتدأ: «كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع.»  $^{20}$  ويقول ابن مالك: مبتدأ زيدٌ و عاذرٌ خبر \*\*\* إن قلت: " زيدٌ عاذرٌ من اعتذر "  $^{21}$ 

والمبتدأ هو الاسم المحدث عنه في أول الجملة الاسمية، والعاري من العوامل اللفظية، وهو عنصر أصلي أسندت إليه صفةً، أو عمل، يردُ عادة معرفة في أول الجملة.

ويقول الجرجاني: «المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى والخبر خبر لأنه مسند ومثبت به المعنى.»

ب-  $\frac{1 + i \pi}{2}$ : هو الصفة أو العمل المسند إلى المبتدأ، وجزء من الجملة الاسمية لا تتم الفائدة دونه، نحو: (منطلق) في قولك: (زيدٌ منطلقٌ) وهو الأصل في الفائدة»  $^{23}$ .

ويقول صاحب الأصول: « الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع، ويصير به المبتدأ كلاما وبه يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت: (عبدُ اللهِ حالسٌ) فإنما الصدق حصل في جلوس عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله» <sup>24</sup>، فالخبر هو الذي أتم معنى المبتدأ وأبان الغاية منه.

والجملة الاسمية تكون إما مجردة أو منسوخة.

### 2-2-1 الجملة البسيطة المجردة في الأربعين النووية:

هي الجملة البسيطة التي لم يسبقها عامل من العوامل، ومن أمثلة ذلك في الأربعين النووية قوله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم: «عَنْ أَبِي مَالِكِ الْحَارِثِ بْن عَاصِمِ الْأَشْعَرِيِّ رضى الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

"الطَّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحُمْدُ لِلَّهِ تَمْلاً الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحُمْدُ لِلَّهِ تَمْلاَنِ -أَوْ: تَمْلاً - مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْطَّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَك أَوْ عَلَيْك، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَائِعٌ وَالْفَرْآنُ حُجَّةٌ لَك أَوْ عَلَيْك، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا". » 25 والشاهد هنا الصلاةُ نورٌ فالصلاةُ مبتدأ ونورٌ خبر. وقوله أيضاً الصدقةُ برهانٌ، والصبرُ ضياءٌ.

#### 2-2-2 أنماط المبتدأ والخبر

ستشمل دراستنا لها في الأربعين النووية، أنماط المبتدأ والخبر من حيث التعريف والتنكير، و الذكر والحذف، والتقديم والتأخير

#### أ- المبتدأ معرفة و الخبر نكرة:

جاء في شرح المفصل: «إن أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة، ذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر».

ومن الصور التي وردت في الأربعين النووية ما ورد في الحديث الثاني: «عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَيْضًا قَالَ: " بَيْسَمَا غُونُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ذَاتَ يَوْم، إذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثَّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثُرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْوِفُهُ مِنَا أَحَدٌ. حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم رَثْبَيَّهِ إِلَى وَصَعَ كَفَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنْ الْإِسْلَامُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْإِسْلامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنْ الْإِسْلاَمُ. وَتُقِيم الصَّلاة، وَتُقْوِي الزَّكَاة، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتُحَجَّ الْإِسْلامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيم الصَّلاة، وَيُصَدِّقُهُ! قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ الْإِيمَانِ. قَالَ: قَالَ اللهَ عَلَيْكِ مَن السَّاعِةِ. وَاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِنِي عَنْ اللهَ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ! قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ السَّاعِةِ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ السَّاعَةِ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ السَّاعَةِ. قَالَ: قَالَ الله كَأَنَّكُ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاك. قَالَ: قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ السَّاعِةِ. قَالَ: الله كَأَنَّكُ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاك. قَالَ: قَالَ: قَالَتَ اللّهُ عَنْ السَّاعِةِ. قَالَ: عَنْ السَّاعِةِ. قَالَ: عَنْ السَّاعِةِ عَنْ السَّاعِةِ. قَالَ: عَنْ السَّاعِةِ عَنْ السَّاعِةِ عَنْ السَّاعِلِ. قَالَ: قَالَتَ عَمْ أَعْرُونِي مَنْ السَّاعِلِ. قَالَ: فَا عُمْ أَقَالَ: يَا عُمْرُ أَتَدْرِي مَنْ السَّاعِلَامُ؟ وَلَعْمَ مِنْ السَّاعِلُ. فَاللهُ وَلِيْكُمْ دِينَكُمْ وَينَكُمْ وَلَانَا : يَا عُمُو أَتَدُونِي مَنْ السَّاعِلَامَ فَي على الضم في محل رفع مبتدأ.

جلوسٌ: خبر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، فالمبتدأ ضمير منفصل (نحن) و الخبر نكرة (جالسون).

وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم "إنَّ اللَّهَ طَيِّبًا وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنْ اللَّهَ طَيِّبًاتٍ مَا رَزَقْنَاكُمْ} ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا}، وَقَالَ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتٍ مَا رَزَقْنَاكُمْ} ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ الطَّيِّباتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا}، وَقَالَ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا اللَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّباتٍ مَا رَزَقْنَاكُمْ} ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ الطَّيْباتِ وَاعْمَلُوا مِنْ طَيِّباتٍ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ يُطِيلُ السَّمَاءِ: يَا رَبِّ! يَا رَبِّ! يَا رَبِّ! وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ

حَرَامٌ، وَغُذِّيَ بِالْحُرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لَهُ؟".» <sup>28</sup> .والشاهد: « وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، فَكُل من (مطعمُه، مشربُه) مبتدأ معرف بالإضافة، فالهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه و (حرامٌ) خبر نكرة. وأيضا قوله صلى الله عليه وسلم: «وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَك أَوْ عَلَيْك». <sup>29</sup> فالمبتدأ وقع معرف به (ال) التعريف ( الصدقةُ، الصبرُ، القرآنُ) في حين الخبر نكرة (برهانٌ، ضياءٌ، حجةٌ).

#### ب- المبتدأ معرفة و الخبر معرفة:

يقول ابن السراج: «يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة نحو: (زيدٌ أحوك) وهذا ونحوه يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيدًا على انفراده ولا يعلم أنه أحوهُ ...فتكون الفائدة في اجتماعهما... فمتى كان الخبر عن معرفةٍ معرفةً فإنما الفائدة في مجموعهما» 30، والمثال الذي ذكره ابن سراج المبتدأ (زيدٌ) هو اسم علم، والخبر (أحوك) معرف بالإضافة.

ومن الصور الواردة في الأربعين النووية نجد: قوله صلى الله عليه وسلم : عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ رضي الله عنه قَالَ سَمِعْت رَسُولَ اللّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكُرًا فَلْيُعَيِّرُهُ بِيَدِه، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيِقَلْيِه، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ » أَلَّ والشاهد هنا « وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ »، فالمبتدأ (ذلك) اسم إشارة، والخبر (أضعفُ الإيمانِ) معرف بالإضافة، وأيضا في قوله صلى الله عليه وسلم : عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ الله عليه وسلم يَقُولُ: "إنَّ الْحَلَلَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْت رَسُولَ اللّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: "إنَّ الْحَلَلَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَلَلَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ، فَمَنْ اتَقَى الشُّبُهَاتِ فَقْد اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ الْحَرَامِ، وَعَى فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حَمَى اللَّهِ مَعْلَى الله عَلَيه مَاتَ الْمُعَلِّ وَقِعَ فِي الشَّبُومُ الله عَلَيْهُ مَا وَقِعَ فِي الْحُسَدِ مُضْعَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجُسَدُ كُلُهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَتْ فَسَدَ الْجُسَدُ كُلُهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْكُسَدُ كُلُهُ، أَلًا وَهِيَ الْقُلْبُ »، فالمبتدأ ضمير منفصل (هي)، والخبر معرف ب(ال) التعريف (القلبُ).

ج- المبتدأ مصدر مؤول والخبر شبه جملة: جاء ذكرها في الأربعين النووية في قوله صلى الله عليه وسلم «عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يقُولُ: " إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» 33 . والشاهد قولنا « وَإِنَّمَا وَرُسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» 33 . والشاهد قولنا « وَإِنَّمَا لَكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى »، فالخبر جار ومجرور، (لكل) تقدم عن المبتدأ الذي تأخر باعتبار (ما) مصدرية حرف لا محل له من الإعراب، وما والفعل (نوى): بتأويل مصدر، وهو في محل رفع مبتدأ مؤخر تقديره: نيته.

د - المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة: المقصود يشبه الجملة إما الظرف بنوعيه الزماني والمكاني أو حرف الجر مع الاسم الذي يجره، لكن الظرف والجار والجرور إذا وقعا خبرا فليسا بالخبر الصحيح، وإنما هما معمولان للخبر، ونائبان عنه، فلو قلنا: «زيد عندك» التقدير: «زيد استقر عندك»، و " استقر " هو الخبر في الحقيقة بلا

خلاف بين البصريين والكوفيين، ولكن الخلاف واقع في المحذوف اسم أم فعل أي : " زيدٌ استقرَ عندك " أم " زيدٌ مستقرٌ عندك" .

وورد هذا النوع في الأربعين النووية في قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولُ اللَّهِ، رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "أُمِرْت أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَيُقِيمُوا الصَّلَاة، وَيُؤْتُوا الزَّكَاة؛ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ وَيُقِيمُوا الصَّلَاة، ويُؤْتُوا الزَّكَاة؛ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ يَعَالَى اللهُ عَلَى اللَّهِ ..»، فالمبتدأ معرف بالإضافة إلى الضمير المتصل (حسابُهم)، والخبر جار ومجرور <sup>36</sup> (على الله) وهو ليس خبرا في الحقيقة بل نائبا عنه، والتقدير: وحسابَهم كائنٌ على الله.

وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وسلم "لَا يُحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ [ يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله] إلَّا بإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، المبتدأ هو (النفسُ) وقع معرفة أما الخبر شبه وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُقَارِقُ لِلْحَمَاعَةِ» 37. والشاهد «وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ» المبتدأ هو (النفسُ) وقع معرفة أما الخبر شبه جملة (بالنفس) أو متعلق بمحذوف تقديره كائن، وأيضا في قوله صلى الله عليه وسلم: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم " لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبُعْ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِم، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ، وَلا يَكْذِبُهُ، وَلا يَخْذُلُهُ، وَلا يَكْذِبُهُ، وَلا يَخْوَنُهُ النَّمُ اللهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِم، اللهَّرِّ أَنْ يَخْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِم، كُلُّ الْمُسْلِم عَلَى النَّهُ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِم أَخُو الْمُسْلِم، لَا يَظْلِمُهُ وَلا يَخْذُلُهُ وَلا يَكُونُوا عَبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِم، اللهَّرِ أَنْ يَكْقِرَ أَنَى الْمُسْلِم، عَلَى الْمُسْلِم، عَلَى الْمُسْلِم، عَلَى النَّهُ وَعَرْضُهُ » 38. والشاهد «التَّقُوى هَاهُنَا»، فالمبتدأ ورد معرفة (التقوى)، والهاء على النَّهُ مَن الشَّر أَنْ يَخْوَلُونُ شبه الجملة خبر المبتدأ.

ه - المبتدأ نكرة والخبر معرفة: الأصل في الابتداء هو المعرفة، وقد بيّن النحاة أن الابتداء بالنكرة لا فائدة فيه فقال ابن السراج: «امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه... ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة، فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها؛ كقولك: ما أحدٌ في الدارِ، وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز» .

ومن أمثلة هذا النوع نجد قوله صلى الله عليه وسلم: « أَتَدْرِي مَنْ السَّائِل؟ » 40، حيث تعرب:

من: اسم استفهام مبني في محل رفع المبتدأ.

السائل: خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة (منِ السائل) في محل نصب مفعول به. ومنه فالمبتدأ وقع نكرة وهو من الألفاظ التي لها الصدارة كاسم استفهام (من)، والخبر معرفة (السائل). 41

و- حذف المبتدأ: المبتدأ والخبر ركنان أساسيان في الجملة الاسمية وتحصل الفائدة بوجودهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه 43، فيحذف المبتدأ مثل: (كيفَ زيدٌ؟)، فيقول: (صحيحٌ) أي: (هو صحيحٌ).

ويقول الجرجاني مبيّنا حُسن الحذف: «فإنك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبِن» 44.

ومن مواطن حذف المبتدأ في الأربعين النووية قوله صلى الله عليه وسلم : « عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّمْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم -وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ-: "إِنَّ أَحَدَّكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمُّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمُّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمُّ يَكُونُ مَا يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمُّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلُ اللهِ اللهِ اللهِ الله عَيْرُهُ إِنَّ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الرُّوحِ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَمْ سَعِيدٍ؛ فَوَاللّهِ النَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ أَهْلِ النَّارِ عَتَى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلاّ ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلاّ ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلاّ ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ أَهْلِ النَّارِ حَتَى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلاّ ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ عَمَلُ أَهْلِ النَّارِ حَتَى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا فِي الْمَاهِد «وَشَقِيٍّ أَمْ سَعِيدٍ»، شقيٌّ حبر لمبتدأ محذوف وتقديره (وهو شقيٌّ أو سعيدٌ).

وفي الحديث السابع أيضا وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ أَبِي رُقَيَّةً تَمِيمِ بْنِ أَوْسٍ الدَّارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّعِيكَةُ. قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ النَّعِيكَةُ. قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» 45. لله: اللام حرف جر، ولفظ الجلالة اسم مجرور باللام، والجار والمجرور شبه جملة في محل رفع لمبتدأ محذوف تقديره: النصيحةُ.

وفي الحديث الرابع عشر أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: «الثَّيِّبُ الزَّانِي».

(الثيبُ): خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي)، أي الخصال الثلاث. وثيّب أصلها (ثِييب)، ووزنها (فعيل) أدغمت العين مع الياء لأنها من جنسها، والزاني صفة للثيب<sup>47</sup>.

و - تقديم الخبر: يتقدم المبتدأ دائما على الخبر إلا في حالات حيث يتقدم فيها الخبر على المبتدأ، وقد اختلف العلماء في تقديم الخبر على المبتدأ: «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة» 48.

إذ هناك مسألتين في تقديم الخبر وهما موضوع خلاف بين البصريين والكوفيين:

أحدهما: تقديم الحال التي تسد مسد حبر المبتدأ المصدر أو المضاف إلى المصدر، نحو قولنا قيام زيد مسرعا، وضربني زيدا قائما، فمذهب البصريين جواز تقديم الحال  $^{49}$ ، سواء كان المصدر متعديا أو لازما، وأجازوا التقديم بشرط أن يكون الخبر مقدر التقديم على المبتدأ (المصدر) فإن قدر الخبر مؤخرا منعوا تقديم الحال.  $^{50}$  لأن العامل عندهم في الحال هو كان المقدرة، وقد أجاز ابن الدهان تقديم الحال قياسا  $^{51}$ ، أما الفراء فقد ذهب إلى المنع سواء كان ظاهرا أو مضمرا  $^{52}$ 

أما الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي وهشام الضرير فيجيزان التقديم إن كانت من مضمر وكان المصدر لازما 53

ثانيهما: تقديم الخبر المتعدد: ومذهب أكثر النحاة أنه لا يجوز على الأصح تقديم الخبرين أو تقديم كليهما <sup>54</sup> وذهب ابن هشام <sup>55</sup> إلى منع تقديم أحدهما في حين منع ابن الدهان <sup>56</sup> تقديم كليهما، وأجاز بعضهم تقديم الخبرين <sup>57</sup>.

وحصر ابن مالك حالات الجواز في قوله: ((ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر أو فاعلية المبتدأ أو يقرن بالفاء أو بإلا لفظا أو معنى في الاختيار أو يكن مقرونا بلام الابتداء، أو ضمير الشأن، أو الشبه أو أداة الاستفهام أو الشرط أو مضاف إلى أحدهما. 58

ومن الحالات التي تقدم فيها الخبر على المبتدأ في الأربعين النووية نذكر:

قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الأول : « وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى »، فالخبر جار ومجرور، (لكل) تقدم عن المبتدأ الذي تأخر (ما) اسم موصول.

وفي هذه الحالة تقدّم الخبر على المبتدأ لاشتمال المبتدأ على ضمير يعود على بعض الخبر. ونفس الحالة في قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وسلم "مِنْ حُسْنِ إسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ» 59. فالجار والمجرور (مِنْ حُسْنِ إسْلَامِ الْمَرْءِ) شبه جملة في محل رفع حبر مقدم وجوبا لاشتمال المبتدأ المؤخر (تركه) على ضمير يعود على متعلق بالخبر وهو المرء، وعلة الوجوب في التقديم والتأخير: لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة 60.

وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم "كُلُّ سُلَامَى مِنْ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُغُ فِيهِ الشَّمْسُ تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خُطُوةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتُمُيطُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْها مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خُطُوةٍ تَمْشِيها إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتُمُولِهُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خُطُوةٍ تَمْشِيها إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَلَكُلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خُطُوةٍ تَمْشِيها إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَلُكُلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ مَنْ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ ﴾ 16 أَن المِتدأ وهو مضاف، (من) حرف، (الناس) اسم مجرور، والجار والمجرور (عليه) في محل رفع خبر مقدم وجوبا لأن المبتدأ (صدقة) نكرة غير مخصصة، مثال: (في الدارِ رجل) و (عند زيدٍ غيلُ . 62

ز- تعدد الخبر: قد يكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر، منه (قولك: هذا حلو حامض) وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَوْرُ الْوَدُودُ ﴿ ١٤﴾ دُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿ ١٥﴾ \* ﴿ ويتعدد الخبر بعطف وغيره » 64.

وجاء في شرح التصريح: «الأصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد لأن الخبر كالنعت يجوز تعدده، سواء اتفقا إفرادا أو جملة، أو اختلفا ولعل ذلك مثل: الأول: زيد شاعر كاتب الثاني: زيد قام ضحك ، الثالث: قاعد ضحك» 65.

وجاز تعدد الخبر لأن الخبر حكم، ويجوز أن يحكم للشيء الواحد بأكثر من حكم واحد $^{66}$ ، والجواز مذهب سبويه $^{67}$ ، وذكر السيوطي أنه مذهب الجمهور مطلقا بعطف الأخبار أو بلا عطف $^{68}$ ، وهو اختيار مالك والسيوطي $^{69}$ ، في حين منع جمهور آخر من النحاة تعدد الخبر ومنهم ابن عصفور  $^{70}$  وكثير من نحاة المغرب.

وقد تعدد الخبر في الأربعين النووية في وصف صدق النبي صلى الله عليه وسلم: «وهو الصادق المصدوق»، فالمبتدأ ضمير منفصل (هو)، والخبر الأول (الصادق) والخبر الثاني (المصدوق)، وهنا يصح قول: وهو الصادق المصدوق، في قوله صلى الله عليه وسلم عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: كَدَّنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم -وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ-: "إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ كَوْنُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ إلَيْهِ الْمَلَكُ فَيَنْفُحُ فِيهِ الرُّوح، وَيُؤْمَرُ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ إلَيْهِ الْمَلَكُ فَيَنْفُحُ فِيهِ الرُّوح، وَيُؤْمَرُ بِأَنْهِ كَلِمَاتٍ: بِكَثْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيِّ أَمْ سَعِيدٍ؛ فَوَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا. وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا. وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَى اللَّهُ الْعَلَالُ اللَّهِ الْقَامِ النَّامِ الْعَلَو الْمَالِ الْعَلَى الْعَلَالُ الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَالِ الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَالِ اللَّهُ الْعَلَالُ الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَالَ الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا

# 3- الجملة الاسمية البسيطة المنسوخة في الأربعين النووية:

1-3 الجملة الاسمية المنسوخة بكان وأخواتها: تدخل على المبتدأ والخبر أدوات، «فتغير اسمها وعلامة إعرابهما، ومكان المبتدأ: (النواسخ)، أو (نواسخ الابتداء)، لأنها تحدث نسخا أي: تغييرا، وذهب الجمهور إلى أنها أفعال لاتصال الضمائر وتاء التأنيث بها، ودلالتها على معنى في نفسها وهو الزمان» 73.

وهذه النواسخ يذكرها سيبويه: «كان ويكون وصار ومادام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول كان عبد الله أحاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى» 74.

فعندما تدخل هذه النواسخ على المبتدأ والخبر، فإنها ترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل، على أنه اسمها وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول على أنه خبرها مثل: (كان الطفلُ نائماً) وهذا على رأي البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئا» 75 على اعتبار أن الرفع ملازم للمرفوع قبل دخولها فهي بالتالي لا تؤثر فيه.

وتعتبر كان أم الباب، وهذه الأفعال منها ما يعمل بلا شرط نحو: (كان، ظل، بات، أضحى، أمسى، صار، ليس) ومنها ما يعمل بشرط ( زال، برح، فتئ، انفك) وشرطها أن تُسبق بنفي لفظي أو تقديري أشبه بنفي، و ( دام ) تعمل بشرط أن تسبق (ما) المصدرية .

وما وقفنا عليه في الأربعين النووية كشاهد نحوي على كان وأخواتها، نجد قوله صلى الله عليه وسلم: « ثُمَّ يَكُونُ عَلَى وَفَعَنَا عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ» <sup>77</sup>، وهنا جاء اسم كان ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (أحدكم) في محل رفع وخبرها نكرة. والعلق دود صغير متعلق بالخلق <sup>78</sup>.

ونحو قول بن عباس رضي الله عنهما: « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "كُنْت خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمًا، فَقَالَ: يَا غُلَامِ! إِنِيِّ أُعَلِّمُك كَلِمَاتٍ: احْفَظْ اللَّهَ يَحْفَظْ اللَّهَ يَحْفَظْ اللَّهَ يَحْفَظْ اللَّهَ يَحْفَظْ اللَّهَ يَجُدْهُ بَجُاهَك، احْفَظْ اللَّهَ يَحْفَظْ اللَّهَ يَحِدُهُ بَجُاهَك، إِذَا سَأَلْت فَاسْأَلُ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْت فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوك بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوك إِلَّا بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوك إلَّا بِشَيْءٍ فَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ يَنْفَعُوك إلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَك، وَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوك بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوك إلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ

عَلَيْك؛ رُفِعَتْ الْأَقْلَامُ، وَجَفَّتْ الصُّحُفُ.» 179 كنت خلف النبي صلى الله عليه وسلم.. ، جاء اسم كان ضميرا متصلا (التاء) وخبرها شبه جملة (خلف النبي صلى الله عليه وسلم).

وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا» 80، فاسم كان جاء ضميراً متصلا (واو الجماعة) وخبرها نكرة (إحواناً).

وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ» 81، فاسم الفعل الناسخ كان الله صلى الله عليه وسلم "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ» 81، فاسم الفعل الناسخ كان معرف بالإضافة (هواه)، و حبره نكرة (تبعا).

ومن أمثلة تعدُّد خبر كان وتقدّمه على اسمها رد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قالوا: « وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ »<sup>84</sup>، فخبر كان تعدّد وتقدم على اسمها (أجرٌ) والخبر شبه جملة (له) خبرها الأول و(فيها) خبرها الثاني.

#### 2-3 الجملة المنسوخة به إن و أخواتها:

إن وأخواتها هي من النواسخ التي تدخل على جملة المبتدأ والخبر وتسمى الأحرف المشبهة بالفعل، وعددها عند سبويه خمسة حيث جعل «إنّ وأنّ واحدة تكسر همزتهما أحيانا وتفتح أحيانا، ولكن، وكأن، وليت، ولعل  $^{85}$ . وجاء في المقتضب: « وإنما أشبهت الأفعال لأفها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجي، والتمني، والتشبيه، التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة دون الأفعال، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الماضي»  $^{86}$ .

وجاء في المقرب أن « هذه الحروف لما كانت مختصة بالأسماء ولم تكن كالجزء منها أشبهت الأفعال فعملت، ورفعت أحد الاسمين ونصبت الآخر » 87. وهذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر.

وورد في الأربعين النووية أمثلة عن إن وأخواتما، نعرض منها:

- في قوله صلى الله عليه وسلم: « الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ 88 حيث جاء اسم أنّ معرفة اسم علم (محمداً)، وخبرها معرف بالإضافة.
- وأيضا في قوله عليه الصلاة والسلام: « وَفي رِوَايَةِ غَيْرِ التِّرْمِذِيِّ: "احْفَظْ اللَّه بَجِدْهُ أمامك، تَعَرَّفْ إِلَى اللَّهِ فِي الشِّدَّةِ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَا أَخْطَأَك لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَك، وَمَا أَصَابَك لَمْ يَكُنْ لِيُحْطِئَك، وَاعْلَمْ أَنَّ الشِّدَّةِ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَا أَخْطَأَك لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَك، وَمَا أَصَابَك لَمْ يَكُنْ لِيُحْطِئَك، وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنْ الْفَرَجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا". »<sup>89</sup>، فاسم أنّ معرفة (النصر) وخبرها شبه جملة (مع النصر).
- ومن أمثلة إنّ نجد في قوله صلى الله عليه وسلم: « فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ » 90، فاسم إنّ ضمير متصل (الهاء) وخبرها اسم علم (جبريل) عليه السلام.
- وأيضا في قوله صلى الله عليه وسلم: « وَإِنَّ فِي الجُسَدِ مُضْغَةً »<sup>91</sup>، فهنا خبر إنّ تقدم وجوبا لكونه شبه جملة جار ومجرور (في الجسد) واسمها نكرة (مضغة).

و (كأن) التي وردت متصلة بضمير الذي هو اسمها وخبرها نكرة. وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: «عَنْ ابْن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِمَنْكِبِي، وَقَالَ: "كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّك غَرِيبٌ أَوْ عَلَيْ سَبِيلٍ". وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرُ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرُ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرُ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرُ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْت الله الله عليه وسلم بني في محل نصب الله الله عَنْهُ مَنْ صِحَّتِك لِمَرْضِك، وَمِنْ حَيَاتِك لِمَوْتِك.» ومن عنال مبني في محل نصب الله (كأن) و (غريب) خبر نكرة مرفوع.

و (لكنّ) التي وردت مرة واحدة فقط في قوله صلى الله عليه وسلم: « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ، لَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ، لَكِنَ الْبَيِّنَةَ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» <sup>93</sup>، وجاء اسم (لكن) معرف (البيّنة)، وخبرها شبه جملة جار ومجرور (على المدعي) في محل رفع.

# 4- الخاتمة والنتائج:

خلصت دراسة موضوع -المظاهر النحوية في الحديث الشريف -الجملة الاسمية البسيطة في الأربعين النووية- إلى النتائج الآتية:

- وفرة الشواهد النحوية في الأربعين النووية ما جعل الدراسة واسعة شاملة لكل عناصر الجملة الاسمية.
- النحويون في الاستدلال بالحديث على مقاييسهم ثلاثة أَفْرِقة: فريق منع الاحتجاج به مطلقًا، وفريق أجازه بشروط، وفريق أجازه بلا قيد ولا شرط

- مجمع اللغة العربية بالقاهرة يجيز الاستشهاد بأحاديث المدونات ويجعل لذلك شروطا يجملها في سبعة بنود.
- اختلف النحويون في تعريفهم للحملة بين من فرق بينها وبين الكلام من دعاة الترادف، وبين من رأى خلافا بين معنى الكلام والجملة.
- الأربعون النووية كسند للحديث الشريف وكانطلاقة لدراسة نحوية حوت نماذج شتى لأنماط المبتدأ والخبر ما جعلها صالحة لتكون عينة للدراسة الأكاديمية النحوية.
- تعدد الخبر مفردا في الجملة المجردة ، وجملة في المركبة المنسوخة بإن، وإن كان بعض النحاة لم يجيزوا ذلك.
  - تقدم الخبر عن المبتدأ، في كذا موضع وفق ما أجازه البصريون، وأدحضه الكوفيون.
- حذف المبتدأ في الأربعين النووية في مواضع كثيرة، على غرار حذف الخبر، وهذا إن دل فإنما يدل على صحة قول النحاة ووقوفهم على أن الخبر هو متم الفائدة، فلا تكون إلا به.
- من خلال دراسة الأربعين النووية وجدنا المدونة قيد الدراسة حوت أنماطا للمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية المنسوخة بكان أو أحد أخواتها
- إن وأخواتها من النواسخ التي نسخت الجملة الاسمية في الحديث الشريف قيد الدراسة من خلال الأربعون النووية.

#### - قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- ابن السِّيد البطليوسي، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دمشق 1407ه. 1987م.
  - ابن الضائع (علي بن محمد الأندلسي) ، شرح الجمل، تأ: يحيى علوان حسون، دار أمل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.
    - ابن العطار. تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محي الدين.
    - ابن عصفور الاشبيلي الأندلسي، شرح المقرب، القسم الثاني، تأ، علي محمد فاخر، مكتبة، ط 1990.1.
  - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محي الدين، مكتبة دار التراث، القاهرة 1999.
    - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح وضبط عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان.
      - ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، د ت.
    - ابن هشام (جمال الدين بن هشام الأنصاري)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح مازن المبارك و محمد علي محمد ، دار الفكر ن دمشق ،ط1 ،1954.
    - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبو سعيد الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ت محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

- أبو البقاء محمد الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله.الباب في علل البناء والإعراب.
- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ت محمد عبد الخالق عضيمة،القاهرة،1994.
- أبو القاسم بن عمر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1420-1999
- أبو بشر بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، ت.عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجين، القاهرة، ط3، 1408-1988.
  - أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
- أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى: ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى المكتبة العصرية، بيروت، 1988.
  - أحمد بن حسن بن دريد الازدي، جمهرة اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط246-2005.
    - أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 2008.
- الإمام حافظ أبي زكريا يحي بن شرف النووي، الأربعون النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، حرّج أحاديثه وشرح غريبه أحمد عبد الرزاق البكري، دار السلام، ط4(1428-2007).
  - إميل بديع يعقوب، موسوعة الحروف في اللغة العربية، دار الجيل، بيروت، ط1415هـ-1995م.
  - جلال الدين السيوطي، الاشباه و النظائر في النحو، دار الحديث، بيروت، ط3، 1404-1984.
  - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الحميد ضاوي، المكتبة التوفيقية.
    - حلال الدين عبد الرحمن بن بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، ت عبد الحميد صناوي، المكتبة التهقيفية.
  - جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ت-محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
    - حاشية الدسوقي، محمد الدسوقي، مطبعة السلام، القاهرة، ط2005.
    - خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح في النحو، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب القلمية، بيروت، لبنان، ط2004، 2.
      - خداش ابن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر في المقاصد النحوية ،.
      - د خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، 1984.
  - د. حسن عبد الجليل يوسف، إعراب الأربعين حديثا النووية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1(1424-2003).
- د.عبد الحميد مصطفى السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد الثاني.
  - الدكتور إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، 2010.
    - ديوان الأعشى.
    - الذهبي، تذكرة الحفاظ.

- رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1998.
  - الزمخشري، أساس البلاغة، دار بيروت، ط1، 1992.
  - السجاعي، حاشية فتح الجليل على شرح بن عقيل الطبعة الميمنية، القاهرة.
  - السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، المكتبة العصرية، ط1.1999.
- الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، مكة المكرمة 1428ه. 2007م.
  - الشريف الجرجاني، التعريفات، تح عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة، 1991.
  - صبحى صالح. دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط13، 1997.
    - عباس حسن، النحو الوافي ، دار المعارف،مصر،ط4.
  - عبد الرحمن أبو الوفاء محمد بن عبد الله بن أبي سعيد, أسرار العربية، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995.
    - عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001.
      - عبد القادر البغدادي، الخزانة 1: 10، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة 1979م
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمد محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط (14،1992).
- عزيزة فوال بابني، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1413-1992).
  - فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، دار الملتقى ط1، 2004.
- لأبي ذؤيب الهذليّ، عبد القادر عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لباب لسان العرب، ت-عبد السلام هارون، مكتبة الخانجين، القاهرة، ط3، 1989.
- المالقي (ت702هـ)، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ،تأ حمد الخراط، د مشق، مجمع اللغة العربية 1975.
  - مجمد الدين بن يعقوب الفيروز أبادي القاموس المحيط، ، دار الجيل، بيروت، د ت.
  - مجموعة القرارات العلمية (3) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا 1932 . 1962ه، ط. 1382ه. 1963م.
    - محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الأطلسي، ط1، 1981.
    - محمود فجال ، الإصباح في شرح الاقتراح ، دار القلم ، دمشق، 1989.
    - محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، نادي أبحا الأدبي 1404ه.
    - محمود فجال، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، الرياض 1407هـ. 1986م.
  - مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية، تعليق وتصحيح ومراجعة إسماعيل العقباوي، دار لكتب العلمية، بيروت، 2007.
    - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي ، بيروت، لبنان، ط2، 1986.
      - موفق الدين بن يعيش (ت643)شرح المفصل، ،عالم الكتب، بيروت.
- النووي، للإمام الحافظ شمس الدين السخاوي، المنهج العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء ت-أحمد فريد المزبدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

#### الهوامش:

<sup>1</sup> ابن الضائع، شرح الجمل (باب الإغراء) 1: 1121 والإصباح في شرح الاقتراح ص 86، لعبد القادر البغدادي، الخزانة 1: 10، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة 1979م وما بعدها.

<sup>2</sup> الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم لابن السِّيد البطليوسي ص 157. 189، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دمشق 1407هـ. 1987م. وتاريخ الاحتجاج النحوي ص 204. 206.

 $^{3}$  أصول النحو العربي ص 48 . 55، والاحتجاج وأصوله في النحو العربي ص 182 .  $^{224}$  عن تاريخ الاحتجاج النحوي ص  $^{216}$  .  $^{3}$ 

4 المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي 3: 401 . 405، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، مكة المكرمة 1428هـ 2007م.

<sup>5</sup> المقاصد الشافية 3: 402.

6 المقاصد الشافية 3: 403.

<sup>7</sup> مجموعة القرارات العلمية (3) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا 1932 . 1962ه، ط. 1382ه. 1963م، ص 3.4.

8 انظر كتابيه: الحديث النبوي في النحو العربي، نادي أبما الأدبي 1404هـ، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، الرياض 1407هـ . 1986م.

. 143/6 الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح مهدي مخزومي، إبراهيم السامرائي،  $^9$ 

.1662/5 اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين،  $^{10}$ 

11 ينظر المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ط 1979 القاهرة 123/4.

<sup>12</sup>ينظر سبويه، الكتاب، 25-25.

13 مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 227/3.

14 إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص: 02.

15 عباس حسن، النحو الوافي، ط2، دار المعارف مصر، 15/1.

16 مهمدي مخزومي، في النحو العربي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، 1986، ص: 31.

17 - ابن هشام (جمال الدين بن هشام الأنصاري)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح مازن المبارك ومحمد علي محمد، دار الفكر، دمشق ،ط1، 420/2 . 420/2.

.420/2 نفسه،  $-^{18}$ 

<sup>19</sup> - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص42.

. 126/2 أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تح وشرح عبد السلام هارون، دار القلم، 1966،  $^{20}$ 

21 - محمد محي الدين، شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بحقيق شرح ابن عقيل، مكتبة دار التراث، القاهرة 1999، مج 1، 188/1.

22 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمد محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة ،ط (13،14،1992)، ص: 189.

.173 – نفسه ، $\sim 23$ 

.57/1 أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،  $^{24}$ 

25 - الإمام حافظ أبي زكريا يحي بن شرف النووي، الأربعون النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، خرّج أحاديثه وشرح غريبه أحمد عبد الرزاق البكري، دار السلام، ط4(1428-2007)، الحديث الثالث والعشرين، أخرجه مسلم، ص17.

<sup>26</sup> - موفق الدين بن يعيش (ت643)،شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، 85/1.

27 - الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الثاني، أخرجه مسلم، ص4.

28 - الإمام النووي، الاربعون النووية، الحديث العاشر، أخرجه مسلم، ص: 10.

29 - نفسه ،الحديث الثالث والعشرون ، أخرجه مسلم،ص: 17.

```
.65.66/1 ، ينظر ابن السراج، الأصول في النحو ^{30}
```

- 31 الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الرابع و الثلاثون، أخرجه مسلم، ص:25.
  - 32 نفسه، الحديث السادس، أخرجه البخاري ومسلم، ص:8.
- 33 الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الأول، أخرجه البخاري ومسلم، ص: 3.
- 34 ينظر أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، شرح المفصل 90/1 وشرح قطر الندى وبل الصدى: ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1988، ص:131.
  - 35 الإمام النووي، الأبرعون النووية، الحديث الثامن، أخرجه البخاري ومسلم، ص: 10.
    - 36 حسني عبد الجليل يوسف، إعراب الأربعين حديثا: ص: 82.
  - 37 الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الرابع عشر، أخرجه البخاري ومسلم، ص: 12.
    - 38 نفسه، الحديث الخامس والثلاثون، أخرجه مسلم، ص: 26.
      - $^{39}$  ابن السراج، الأصول في النحو ،59/1.
    - 40 الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الثاني، أخرجه مسلم، ص: 5.
    - 41 د حسن عبد الجليل يوسف، إعراب الأربعين حديثا النووية، ص: 42.
- 42 رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح كافية بن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ،ط (1411–1998)،239/1.
  - $^{43}$  ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل.  $^{43}$
  - 44 عبد القاهر الجرحاني، دلائل الإعجاز، ص:146.
    - .8: نفسه، الحديث السابع، أخرجه مسلم، ص-
  - 46 نفسه، الحديث الرابع عشر، أخرجه البخاري ومسلم، ص: 12.
  - 47 ينظر د حسن عبد الجليل يوسف، إعراب الأربعين حديثا النووية، ص: 106.
- 48 أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبو سعيد الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ت محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، يروت،56/1.
  - 49 ينظر أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 36/2/، تذكرة النحاة، 651، السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، ت عبد الحميد صناوي، المكتبة التوقيفية ، 45/2.
    - .49/1 ينظر أبو حيان، الارتشاف، 36/2، والسيوطي ، الهمع، 49/1.
      - $^{51}$  ينظر أبو حيان الأندلسي تذكرة النحاة، ص:  $^{652}$
    - <sup>52</sup> ينظر ابو حيان ، الارتشاف، 36/2، تذكرة النحاة، 651–652، الهمه 49/2.
      - 53 ينظر السيوطي، الهمع، 45/2.
- <sup>54</sup> ينظر ابن حيان، الارتشاف، 43/2، 65، حالد الأزهري، شرح التصريح، 182/1-183، السيوطي، الهمع 54/2، الصبان، حاشية الصبان، 352/1
  - . 162/1 ينظر بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،  $^{55}$ 
    - <sup>56</sup> ينظر ابو حيان، ارتشاف الضرب، 43/2.
      - $^{57}$  ينظر نفسه، 43–65.
    - <sup>58</sup> ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، 300/296/1.
  - 59 نفسه، الحديث الثاني عشر، أخرجه البخاري ومسلم، ص:11.
  - .101. عنظر د حسن عبد الجليل يوسف، إعراب لأربعين حديثا النووية، ص $^{60}$
  - 61 الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث السادس والعشرون، أخرجه البخاري ومسلم، ص: 20.
    - -216/1 ینظر ابن عقیل، شرح بن عقیل، -216/1

- 63 سورة البروج: 14، 15.
- 64 ينظر الرضى الاسترباذي، شرح الكافية، 249/1.
- 65 خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح في النحو، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب
  - القلمية، بيروت، لبنان، ط 331/2،2004، 1. 66 . ينظر الأشموني، شرح الأشموني، 213/1.
    - 67 ينظر سبويه، الكتاب، 83/2.
    - 68 ينظر السيوطي، الهمع، 53/2.
  - .53/2 فيظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 257/1 والسيوطي، الهمع،  $^{69}$
- 70 ينظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 257/1، وابن عصفور، المقرب، ص: 92-92
  - <sup>71</sup> ينظر السيوطي، الهمع، 53/2.
  - 72 الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الرابع، أخرجه البخاري و مسلم، ص:6.
  - 73 أبو البقاء محمد الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله الباب في علل البناء والإعراب، ، ص:39.
    - .45/1, الكتاب، .45/1.
- $^{75}$  ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف،  $^{676}$   $^{676}$ . و ينظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،  $^{233/1}$ . وحلال الدين عبد الرحمن بن بكر السيوطي، همع الهوامع ،  $^{352/1}$ . وعزيزة فوال بابني، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،  $^{11}$   $^{1413}$ .
  - . 128–127 منظر ابن عقيل شرح بن عقيل، 263/1-263/1. وينظر ابن هشام، شرح قطر الندى، ط11 ، 120-281.
    - 77 الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الرابع، أخرجه البخاري ومسلم، ص: 6.
      - 78 د حسن عبد الجليل يوسف، إعراب الأربعين حديثا، ص: 53.
    - 79 الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث التاسع عشر، أخرجه الترميذي، ص: 14.
      - 80 نفسه، الحديث الخامس والثلاثون، أخرجه مسلم، ص: 26.
      - 81 نفسه، الحديث الواحد والأربعون، أخرجه البغوي، ص:31.
      - 82 نفسه، الحديث السادس والثلاثون، أخرجه مسلم، ص:27.
      - 83 نفسه، الحديث 25 ، أخرجه البخاري و مسلم ،ص: 19.
      - 84 نفسه، الحديث الخامس والعشرون ، أخرجه مسلم ،ص: 19.
        - 85 ينظر سبويه، الكتاب، 131/2.
      - 86 المقتضب، ت محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة،1994، 393/3.
  - <sup>87</sup> ابن عصفور الاشبيلي الأندلسي، شرح المقرب، القسم الثاني، تأ،علي محمد فاخر، مكتبة ،ط1 ، 1107/1990.
    - 88 الإمام النووي، الأربعون النووية، الحديث الثاني، أخرجه مسلم ، ص: 5.
      - 89 نفسه، الحديث التاسع عشر، أخرجه أحمد، ص: 15.
        - 90 نفسه، الحديث الثاني، أخرجه مسلم، ص: 5.
      - 91 نفسه، الحديث السادس، أخرجه البخاري ومسلم، ص: 8.
        - 92 نفسه، الحديث الأربعون، أخرجه البخاري، ص: 30.
      - 93 نفسه، الحديث الثالث و الثلاثون، أخرجه البيهقي، ص25.